سياسة القيادة ودورها في التنمية الادارية (الامارات انموذجًا)

م.م. نور موفق عبد الغني

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين noor.muwafaq@nahrainuniv.edu.iq

الملخص:

شهدت الدول العربية والاوربية العديد من الشخصيات القيادية التي مارست سلطتها وفق ما تراه مناسبًا بعضهم لدى القانون والاخر لدى رؤيته للأحوال المحيطية والذي ادى الى محاولة تغيير هؤلاء القادة من سلطتهم ومجيئ اخرين وفق العديد من التحولات السياسية والادارية التي تنطوي وفق رغبات المجتمع، ولأهمية دور القيادة في العملية السياسية واثرها على المجتمع والعمل الاداري اصبح لدينا العديد من النظريات العلمية التي تتحدث عن القائد ودوره المهم في التنمية الادارية المنعكس على الاحوال الاجتماعية والاقتصادية والادارية ضمن الاطر التنموية او الانعكاس السلبي نتيجة سوء القيادة في وعدم كفاية وكفاءة الشخص القائد لتحقيق سياسة فاعلة وناجحة ومحققة الرغبات المجتمعية والصالح العام. وفي دولة الامارات العربية المتحدة انعكست سياسة القيادة على العملية الادارية وتنميتها والعمل بالتنمية المستدامة في ادارتها ويعد اتجاه متنامي نحو افاق التكامل العالمي. وتصدر عن الحكومات المتطورة الديمقراطية سياسة قيادة ناجعة مع النظر الى الفواعل المحيطة لتلك الحكومات الداخلية والخارجية .

الكلمات المفتاحية: (القيادة، التمكين السياسي، فاعلية القيادة، التنمية، التنمية المستدامة).

Leadership policy and its role in administrative development (the UAE as a model)

Noor Mouwafaq Abdul Ghani

College of Political Science/Al-Nahrain University

Abstract:

The Arab and European countries witnessed many leadership figures who exercised their authority according to what they saw fit, some according to the law and others according to his vision of the surrounding conditions, which led to an attempt to change these leaders from their authority and the coming of others according to many political and administrative transformations that involve according to the desires of society, and

because of the importance of the role of leadership in The political process and its impact on society and administrative work. We now have many scientific theories that talk about the leader and his important role in administrative development, reflected in social, economic and administrative conditions within development frameworks or negative reflection as a result of poor leadership and the inadequacy and efficiency of the leading person to achieve an effective and successful policy that achieves societal desires. And the common good. In the United Arab Emirates, the leadership policy was reflected in the administrative process, its development, and the use of sustainable development in its administration, and this is a growing trend towards the horizons of global integration. Advanced democratic governments issue an effective leadership policy, taking into account the factors surrounding those internal and external governments..

Keywords: (Leadership, political empowerment, leadership effectiveness, development, sustainable development).

المقدمة:

إنَّ النظر لدرجة اهمية القيادة الادارية في المؤسسات الحكومية والغير حكومية في تحقيق وتنمية تلك المؤسسات والاهمية في زيادة التكامل مع المجتمع المؤسسي والعالمي لتبني مفهوم حكومة المؤسسات الالكترونية والتنموية المستدامة، والقيام على مستوى تحسين مناخ الاعمال لتنفيذ الاصلاحات الادارية وتحقيق التخطيط المؤسسي وملائمة بلدان العالم المتطور مع ازدياد الحاجات، والمتغيرات الدولية، وتحقيق مبادئ الحوكمة لتحسين الاداء وترشيد استعمال الموارد المؤسسية والمجتمعية. وفق القوانين الحكومية المؤسسية المساهمة والمساندة لتحقيق الغايات والاهداف المجتمعية والمؤسسية. مع مراعاة الكل مؤسسة سياستها التنظيمية والادارية والامكانية الاقتصادية، وتحقيق الخدمات الملائمة لبيئتها والتي تتوافق مع الاحتياجات والمتطلبات المحيطة، مع العمل على تهيئة المشاريع المحلية المساهمة في رفع المستوى الاقتصادي للفرد في توفير فرص العمل، وتقليل

نسبة البطالة، مع التركيز على الاستثمار المحلي والمساهمة في رفع البنى المؤسسية للوصول الى الاهداف المخطط لها في تحقيق الغايات والاحتياجات المجتمعية من خلال القيادة الرشيدة ورفع درجة الوعي الاداري والسياسي للقائد والافراد، وتمر عملية سياسة القيادة الادارية بمراحل عديدة وذات طبيعة مختلفة من دولة لاخرى في اختلاف مرونتها وتعقيدها وفقًا للعديد من العوامل منها نظام الحكم والبيئة السياسية للهيكلية المؤسسية والمجتمعية، والية صنع وتنفيذ السياسة التخطيطية والتنفيذية للوصول الى الاهداف التنموية واختيار البدائل المساهمة في تحقيق هذه الاهداف نتيجة البعض من المتغيرات البيئية والسياسية والاستراتيجية للدولة.

اهمية البحث:

إنَّ اهمية البحث تنبع من دورة سياسة القيادة في تحقيق الغايات والاهداف المؤسسية السياسية والادارية الذي يعد من الضرورة في تحقيقها والمساهمة في انجازها وفق مسار صحيح وقيادي ومؤثر بصورة ايجابية وفاعلة من خلال استراتيجية حكومية تجعل الدولة في مصاف الدول المتطورة من خلال المساهمة والتركيز على العملية التنموية والاستدامة في تحقيق الاهداف من خلال معرفة مدى امكانية التأثير والمؤثر في القرارات الادارية ورفع مستوى الكفاءة والكفاية في الاستراتيجية المؤسسية.

هدف البحث:

الهدف من الدراسة هو محاولة التركيز على اهمية سياسة القيادة المؤسسية وفق الاسس السليمة والخطط الملائمة في دولة الامارات العربية المتحدة لمنظومتها الادارية، مع اهمية تجاوز التحديات والمعوقات ومواكبة التطور العالمي في عملية تنمية المؤسسات الحكومية والغير حكومية ضمن خطط هادفة تشمل المجتمع الاماراتي من حيث اعداد البرامج والخطط وتحقيق الصالح العام لاسيما حين تكون قيادة رشيدة في حكم رشيد محققين سياسة فاعلة مؤثرة في المجتمع الدولي.

اشكالية البحث:

تكمن مشكلة الدراسة بالرغم من وجود سياسة قيادية رشيدة وذات كفاءة وكفاية الا انها تواجه تحديات ومعوقات دولية ومحلية في تحقيق الاستراتيجية الحكومية، مع اهمية العمل على تنمية المؤسسات والافراد لتحقيق تمكين سياسي ذو فاعلية قيادية.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية الدراسة من ان رسم سياسة قيادية ناجحة ومتوافقة ذات عمل اداري متضمن العديد من الاستراتيجيات الرسمية والغير رسمية لغرض تحقيق الخطة التنظيمية من خلال سياسة القائد التي يتم اتباعها وتفاعل المحيط المجتمعي معها في دولة الامارات العربية المتحدة فهي عملية متكاملة ومرتبطة ببعضها ذات سلسلة ادارية تنظيمية يشترك كل من في هيكلية النظام الاداري، لجعل الخطط المقر بالعكل بها تنموية ومناسبة للخطة القيادية التنظيمية ولنحقيق الاهداف بصورة غير تقليدية وذات نتائج متطورة غير مكررة.

الاطار المنهجي للبحث:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على كل من المنهج الوصفي في طرح المعلومات والمنهج التحليلي لغرض تحليل دور سياسة القيادة واهميتها في العملية التنموية وتأثيرها في الهيكلية المؤسسية الادارية والبحث في موضوعات الدراسة المرتبطة بها.

اولًا: مضامين القيادة

يتمتع مصطلح القيادة في شتى العلوم الانسانية اهتمام الباحثين حول ماهيتها واهميتها ودورها في مخرجات العملية التنظيمية للمؤسسة، وان جميع المنظمات الانسانية يترأسها محور القيادة سواء من مجموعة افراد او فرد واحد ويكون مصدر صنع القرار هو القائد نفسه، ومصدر اعطاء صلاحيات التنفيذ كذلك منه، مع اعطاء صلاحية المرونة في اتخاذ القرار في وقت الحرب والامور الادارية التنظيمية الاخرى.

وتعني القيادة عملية ادارية تتضمن العديد من المهمات الرسمية والغير رسمية لتحقيق نتاج خطة تنظيمية تختص بشأن معين من خلال سلوك قائد في ذلك الشأن مع تفاعل المحيط الاجتماعي لتحقيق خدمات انسانية وهادفة ونافعة لذلك المحيط وتحقيق المصلحة العامة (النفع العام) لها.

والقيادة لغويًا تعني القود نقيض للسوق حيث يقود الدابة من امامها وتساق من خلفها[١]. واصطلاحًا تعني القيادة عند المفكر الامريكي جوزيف ناي فهي القدرة في مساعدة واعطاء صلاحيات لمجموعة من الاشخاص والافراد من اجل صنع وتنفيذ اهداف مشتركة والوصول لنتائج فعالة[٢].

وعرفها اخرون انها قدرة وفن وعلم ونشاط فعال مع وجود عامل الكفاءة والكفاية من اجل تحقيق اهدافها المجتمعية والسياسية وفق الاهمية والاولوية لتلك الاهداف وتوفير الوسائل والطرق لتحقيقها مع وضع البدائل ضمن الخطة الادارية التنظيمية للعملية والاخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية[٣].

ثانيًا ملحقات القيادة: تتضمن العملية التنظيمية في مضمون قيادتها وتحقيق غاياتها محددة بالقائد والمحيط العملي مع عامل التأثير والمؤثر بها.

١_ القائد: هو الشخصية التي تتمتع بعدة صفات شخصية واجتماعية متميز بها عن غيره لقيادتهم متضمنًا العديد من الصفات الاخرى مثل الذكاء والفطنة والكاريزما وسط البيئة المحيطة للعملية القيادية مع مسك زمام الامور وتولي مسؤولية العمل والاقرار بأهمية دوره وتفعيل نتائج الادارة مع تقبله لمبدأ المشاورة وحسن التعبير والاتزان العاطفي والتحليل المنطقي[٤].

٢- عملية التأثير والمؤثر: ان السلوك البشري هو العنصر الرئيسي الذي يحدد شخصيته او طرق الحصول على الاهداف وتحقيقها واهمية الاهداف لديه من خلال المبادئ والقيم التي يتمتع بها الشخص وبتفكر من خلال سلوكه مع الاخرين، وكيفية الوصول الى الاهداف الفردية والمجتمعية، فتكمن الرؤيا في المسار الذي يتبعه لتحقيق هذه الاهداف[٥].

٣- المؤيدين: بعد عامل التأييد الذي يعد من اهم العوامل في عملية القيادة حيث المؤيدين للقائد وبما يسمى الابداع يكونون عنصرًا رئيسيًا له، فلا يستطيع تحقيق الاهداف من دونهم مع تلبية احتياجاتهم وتوفير متطلباتهم والالمام بشؤونهم من اجل تحقيق منفعتين، المنفعة الخاصة لاستمرارية في العمل القيادي ومنفعة عامة في تحقيق احتياجات المؤيدين[٦].

٤- السعي لخدمة الصالح العام: يعد تعدد الاهداف امرًا ملموس في كل عمل اداري ووحدة ادارية يتمحور بها عمل كل رئيس وقائدها يهدف الى تحقيق اهدافهم المشتركة والمرغوبة والوصول الى حلول لتسوية الخلافات وتجاوز الصعوبات والعراقيل التي تؤدي الى تلكأ عملهم وتحقيق اهدافهم، وهنا يبرز دور القائد في العملية الادارية وكفايته بها ومهاراته وتنظيمه في العملية التخطيطية والتنظيمية[٧]

٥- المخرجات: يجب على القائد ان يكون ملم بكافة البدائل والاحتمالات لكل مخرجات التخطيط في العملية الادارية، وفق الظروف والمعطيات ويتعدد طرق واختلاف حلولها مع بروز المواقف الي تستند عليها المخرجات وكيفية الظروف في حلها، والتكيف معها، ليكون في محل اتخاذ القرار المناسب والمتوافق مع المخرج[٨].

وان هذه العناصر تكن مرتبطة مع وحدة تنظيمات يجب مراعاة الاخذ بعين الاعتبار التداخل فيما بينهم مثل التنظيم او المنظور التخطيطي في معرفة وادراك اساليب القائد والقيادة والعمل على تنمية طرق القيادة واستدامتها بصورة ناجعة ومختلفة عن سابقها وبمختلف اشكالها واساليبها، كذلك العامل النفسي علاقة القائد مع المحيط وفق المتغيرات الداخلية والخارجية واهمية العامل الاجتماعي في العمل المؤسسي وادراك اهداف المجتمع لهذا العمل وكيفية تحقيقه[٩].

ولابد من معرفة اهمية وجود السلطة التنفيذية في العمل المؤسسي والتركيب الاداري لكل وحدة مؤسسية ادارية وعلاقتها مع الهيئات الاخرى واثر العمل الحزبي والتنظيمات المجتمعية وشرعية اكتسابها للسلطة باختلاف المعتقدات الادارية والاجتماعية والسياسية المؤسسية لها وتنظيم المدخلات والمخرجات بها[١٠].

مع اهمية دور نظريات القيادة، نظرية السمات للقائد الماهر ويقصد بها الابداع والشخصية القيادية وتقدير معرفة واجبات وادوار العاملين معه والحث على تنمية قدراتهم واستثمار العقل البشري بنتاجات تقدم المؤسسة والمجتمع مع اعتماد مبدأ المشاورة وتجديد الافكار[١١]. ودور التعلم اكتساب مهارات جديدة ومستدامة واعتماد مبدأ المنافسة ما بين القادة لمعرفة وتقييم درجة التميز في نجاح العمل المؤسسي فيما بينهم، وفي نظرية اخرى هنالك اهمية على سلوك القائد وتحليل سلوكه وفق فترة عمله وتأثرهم وتأثيرهم في البيئة المؤسسية بمكوناتها وهنا تبرز كفاءة وكفاية القائد في خبرة وابداعه واثره التنموي مقياس بنجاح القائد تحقيق الحاجات والاهداف المخطط لتنفيذها[١٢].

ولابد من ذكر نظرية وصف سلوك القائد التي تمتاز بتحليل سلوك القائد اثناء فترات متفاوتة ومختلفة من قائد لأخر ومن مدة زمنية لأخرى من خلال افقين في هذه النظرية، الافق الاول النشاط نحو العمل والثاني دور العالمين في العملية المؤسسية[١٣]. ومع الاخذ بعين الاعتبار نظرية القيادة التحويلية، من خلال توزيع وتقسيم المهام للقائد وفق محاور عديدة تتمثل بما يلي[١٤].

١- التخطيط التنظيمي للأهداف: ذو مدى مستقبلي واضح وملائم للوحدة المؤسسية ورقعتها الجغرافية ودور الاهداف المستقبلية في تنمية الوحدة المؤسسية والادارية بمختلف الاهداف.

٢- تطابق الاهداف فيما بينهما مع مراعاة العامل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي للمؤسسة واحتياجاتها الفعلية وخدمة الصالح العام مع توازن الاداري والقيادي وتحقيق المنفعة العامة.

٣- العمل على التنمية البشرية والتشجيع المستمر مع استدامة العقل التنموي الفكري في الافكار الجديدة ومحاولة تحقيقها في حالة تهدف الى تحقيق المنفعتين الخاصة والعامة.

٤- اعطاء صلاحيات واختصاصات ذات مرونة في اتخاذ القرار اثناء الازمات وزرع عامل القوة لدى العاملين لتشجيعهم على الاستنساخ في العمل وتحقيق الاهداف بشكل اسرع.

ثانيا: التمكين السياسي في فاعلية القيادة

قبل تناول التمكين السياسي في فاعلية القيادة تبرز ماهية القيادة واهميتها في العمل المؤسسي، فالقيادة السياسية هي متنقلة بشكل هرمي لكل وحدة مؤسسية حكومية تبدأ وفق التسلسل الوظيفي الهرمي وان حفظها يؤدي الى خلل في البنية الحكومية المؤسساتية وتؤدي الى تلكؤ في تحقيق خططها المرسومة وفق جداول وبيانات ملائكة للبيئة الداخلية والخارجية للدولة. فالقيادة السياسية هي متمثلة بممارسة السلطة السياسية والقوة والادارة بمختلف ابعادها[١٥]. فهي تصنف القيادة السياسية معرفة القائد وقدراته في التأثير على الاخرين وتحقيق الاهداف والحاجات المرسومة وفق العملية الحكومية لتنفيذ الخطط والاهداف قريبة المدى، وبعيدة المدى، ومتوسطة مداها، وهنالك العديد من الباحثين عرفوا القيادة السياسية تتمثل بما يلي[١٦]:

١. معرفة القائد السياسي في جعل المجتمع ان يكونون مؤيدين له في صنع واتخاذ القرار واتباع واستنادًا لمبادئه وكسب اكبر عدد من المتأثرين به.

٢. تحتل القيادة السياسية شرعيتها ما بين القائد والمجتمع وفق تبادل منفعة لتحقيق غاياتهم محققة بصورة مستقلة.

٣. هي عملية معقدة التركيب من خلال اثر القائد السياسي على المرؤوسين (الطبقة المحكومة) لتحقيق الاهداف المجتمعية مع وجود القادة السياسيين وتحقيق التغيرات المطلوبة في المجتمع.

ولا تختلف الادارة القيادية من قائد لأخر وفق مختلف سمات القائد، فمنهم قائد ذو كاريزما قوة ذات عاطفة مؤثرة في مشاعر الطبقة المحكومة والعشبية معبرًا عن ارادتهم وطموحاتهم، فيما يأتي دور اخر للقائد البراغماتي الذي يتصف بالعقلانية وادراك المعوقات والمشاكل والتحديات وايجاد الحلول وفق التنظيم العقلاني المخطط له، ولا يختلف عنه القائد التنظيمي الذي يتصف ما بين الكاريزما والبراغماتية مع اتباعه التخطيط الهرمي الجزئي بين التخطيط الشامل الكلي[١٧]. وتتفرع القيادة السياسية الى فرعين من حيث تسلطية السلطة التي يستبد بها القائد دون الاخذ بالمشورة في اتخاذ القرار وانعدام

عامل المرونة في العملية القيادية وما بين الفرع الاول والاخر (النمط الاخر) وهو الديمقراطي الذي يرتكز على المشاورة في اتخاذ القرار والمرونة في التعامل الاداري القيادي ومحاولة خلق عامل المشاركة الفاعلة ما بينه وبين المرؤوسين[١٨]. وهنالك العديد من نماذج تراس السلطة منها التقليدي والكاريزما والقانوني.

تتمثل فاعلية التمكين السياسي بارتباط وثيق في المشاركة السياسية ويعتبر السلوك السياسي هو الفعل او رد الفعل على موقف معين وهنا يتم في مرحلة صنع وتنفيذ القرار وكذلك عامل التأثير بثقافة الفرد والتي تتمثل تحت مسمى السلوك السياسي، وتم تحديد قوة التأثير على الافراد وفق قوة المعتقدات والمبادئ الفكرية والمشاركة السياسية لإنتاج عملية التمكين السياسية وفاعليتها، وتعد الثقافة السياسية الاجتماعية، التنشئة السياسية تتكون في عملية اكتساب الافراد للقيم والاتجاهات السياسية بمختلف القضايا السياسية وبمختلف الانظمة السياسية واستدامة التغيرات المجتمعية واختلاف الحكام فيتم نقل الثقافة السياسية من جيل لأخر مع توافر عامل الاستدامة في التفكير والتحليل والتطورات البيئية المؤثرة على ثقافات المجتمع[١٩]. وان هذا التطور الحاصل في المجتمع مع عامل التنشئة السياسية له يعدان ويتضمن الاول نقل الثقافة الى الجيل الاخر والبعد الثاني التوازن والتوافق والانسجام في اتجاهات افراد الجيل مع المتغيرات لتحقيق الترابط. فلا بد تنشئة صحيحة معترفة بالعملية الديمقراطية وتنمية الوعي لدى الافراد واهمية المشاركة السياسية مع معرفة اداورهم في المجتمع وصلاحياتهم القانونية ومتطلباتهم الخاصة والعامة، وحقوقهم وواجباتهم[٢٠].

ويعتبر السلوك السياسي امتداد للسلوك الاجتماعي فهي عملية مترابطة وان عزوفه عن المشاركة السياسية ويعود الى ذات العزوف عن المشاركة الاجتماعية، فالسلوك السياسي هو امتداد للسلوك الاجتماعي[٢١]. ولإبراز هذا السلوك كل من دور العبادة والمدرسة ووسائل الاعلام، فنوعية المشاركة تستند وتتوقف على نوعية القيم المغروسة من قبل تلك الوسائل السابقة، فتتكرس الثقافة السياسية في بروز السلوك من خلال التفاعل والانسجام والمشاركة والتأثير والتأثر، مع حجم واهمية المطالب

ودرجة تأثيرها في العملية التنظيمية للمؤسسة واستجابتها لها، فهي عدد من التوجيهات او هدف تسعى لتحقيقه الحكومة مع مجموعة من المعطيات والمعتقدات التي يرتكز عليها النظام السياسي[٢٢]. وتنطوي الثقافة السياسية في جوهرها على كل من معتقدات الافراد بما يخص بمخرجات النظام مع الشعور بأهمية الهوية الوطنية ودور صنع القرار في طبيعة الحقوق والواجبات التي تكو ن على المواطن والالتزام بها وعلى اثرها يتم تحديد مستوى الثقافة لكل مهمة فمنها ثقافة العدم وهي التقليدية انعدام وعي الافراد بما يتعلق بالأسس السياسية للنظام، او ثقافة الارغام والخضوع فهم لا يؤثرون بالعملية السياسية، واخيرًا ثقافة المشاركة وهي تمتاز بالصفة الديمقراطية وادراك الافراد بحقوقهم وواجباتهم مع درجة الوعي المؤثر والمتأثر بمدخلات ومخرجات النظام السياسي ودورهم في التنمية المؤسسية، فالوعي بنوع المطالب والاحتياجات هو الركيزة الاساسية لنمو وتطور المجتمع لمعرفة ما يحتاجه[٢٣].

ولتفعيل عملية المشاركة المجتمعية في العملية السياسية واثرها في التنمية المستدامة لابد من القيام بكل ما يلي[٢٤]:

١. عمل الحد الادنى من التفاهم والاستقرار ما بين الجماعات المختلفة متمثلة بالقيم العليا العامة للمجتمع.

٢. انشاء دولة قوية يفرض بها القانون وفي الوقت ذاته معبرة عن متطلباتهم.

٣. دمج مختلف الطوائف والاعراف مع دعم الهوية الوطنية.

٤. العمل على مواكبة التطور الناتج والتوافق مع المتغيرات التكنولوجية والبيئية والسياسية مع وضع خطط تنموية مجتمعية.

وتتمثل عملية القرار السياسي الوصول الى الحقيقة المناسبة مع توفر وتواجد عدة بدائل فيتم اختيار الاثنين من بينهم والافضل والاقل خسارة في النتائج، فهو النتيجة النهائية والموقف الاخير من بين بديلين او اكثر، مع الاخذ برأي المستشارين والملين بالأمر[٢٥]. وان القرار السياسي يتضمن عدة شروط منها توفر عدد من البدائل التي تكون متعلقة بالموقف مع الشرط الثاني اختيار الافضل من

هذه البدائل، وكذلك القرار السياسي يجب ان يتصف بالعمومية مع شرط الالتزام والشرعية فيما يخص اصداره، وان التمييز ما بين القرار السياسي والاداري هو احداث اثر قانوني للإرادة العامة تجاه الافراد ويصدر عن سلطة ادارية ذات صورة تنفيذية مؤثرة ومتأثرة بالوضع القانوني[٢٦].

فالتنمية الادارية تتأثر بعملية القرارات الادارية، فهو الية تنفيذ القرار السياسي (سياسة عامة) ملائمة للقانون مع اختلاف ان القرار السياسي مستند شرعية قواعد قانونية مع خضوعها الى رقابة القضاء فهي تقوم على الارادة الشعبية في صناعتها مع ارتباطها بالعملية الديمقراطية[٢٧]. وعلى اثره يتم صنع القرار السياسي في اشراك جميع مؤسسات الرسمية والغير رسمية لتحقيق الاهداف العامة والمحلية، وان القرار المؤسساتي الذي يمثل القرار السياسي والاداري ثلاثة مراحل ما قبل القرار واثناء صنعه وتنظيمه وما بعد القرار[٢٨]. فالقرار الاداري يتم من خلال عملية تخطيطية ادارية واستثمار الموارد المتاحة وتكريس قدرات المؤسسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية لأداء المؤسسة وتحقيق اهدافها المجتمعية المرتبطة بها من خلال توظيف الامكانيات المؤسسية مع الاستدامة الادارية ودورها التنموي.

ثالثاً: مؤشرات التنمية في دولة الامارات

اولًا المؤشر الاقتصادي: بدءًا من مؤشر نصيب الفرد جزءًا من الناتج المحلي الذي يعد مؤشر اساسي لمعرفة القدرة الاقتصادية مع تقييم الاداء المؤسسي ودرجة رفاهية المجتمع اقتصاديًا مقارنة مع دول اخرى والاستفادة واستثمار الموارد المتاحة وتوفير الموارد الغير متاحة مع ملاحظة التحسن في نصيب الفرد من الناتج المحلي نتيجة وتزامنًا مع الانتعاش الاقتصادي المحلي مع عامل وضرورة الايرادات النفطية الذي ينعكس على التنمية البشرية وتطبيقها في العمل الاداري مع توافق الاستثمار المحلي ونتائجه على الاقتصاد الوطني الذي ادى الى زيادة رصيدها ودعم الاستثمار المحلي من خلال تهيئة مناخ صحيح ومناسب ملائم لمناخها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والاداري، مع

تطور ملحوظ في اداء قطاع التجارة الخارجية وفق الصادرات والواردات واهمية المساعدات الانمائية وتحقيق الشراكة العالمية في التنمية الاقتصادية واستخدام الطاقة[٢٩].

ثانيًا: مؤشر العدالة الاجتماعية: تتمثل العدالة الاجتماعية في كل من النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر الدولي مع اهمية وجود وتكريس شبكات الامان الاجتماعي التي تساهم في تغطية ومساعدة المواطنين المقيمين في الدولة والنظر لدور الصحة ونسبة الوفيات ومتوسط العمر[٣٠].

ثالثًا: المؤشر العلمي: يعد العامل التعليمي من عوامل الاساسية لمعرفة نسبة التنمية المجتمعية في البلدان.

في دولة الامارات هنالك مؤثرات مؤسسية منها الصكوك وفق القانون والسياسات لتقديم تنمية ادارية صحيحة وناجحة متكاملة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا واداريًا لتحسين الظروف الاقتصادية ومحاولة الحد من المصادر ذو النزاعات بين الدول، وفي اطار التنمية الادارية التي تتعلق بالتنمية المؤسسية ومدى قدرة الدولة في تحقيقها وتكوين عملية متكاملة وهي وجود استراتيجية وطنية تنموية في العمليات الادارية وكذلك اتباع وعقد وابرام مع تنفيذ اتفاقيات عالمية مصادق عليها والتي تهدف الى ارتقاء المؤسسات الى مستويات عالمية هادفة منجزة تنموية فاعلة مستدامة في عملها ومدخلاتها ومخرجاتها[٣١].

ومن الاستراتيجيات الحكومية في تحقيق تنمية ادارية يتكرس من خلال ما يأتي[٣٢]:

١. تساعد الاستراتيجية الحكومية الادارية تحديد كل من الاهداف والغايات الحكومية التنموية.

٢. تقيم العوامل الاقتصادية والادارية والسياسية بصورة متكاملة.

٣. تنمية وتهيئة مع عملية تطويرية للسياسات الحكومية المحلية والعامة التنموية مع الوصول الى نتاجات هادفة.

٤. تطوير الهيكلية المؤسسية القانونية المرتبطة اداريًا من خلال ادراك الخيارات ومعرفة الاولوية لكل خيار.

٥. التنسيق ما بين التنمية الاستراتيجية والسياسات العامة الموضوعة.

٦. ترسيخ التطورات الدولة التكنولوجية وتفعيلها داخليًا مع التحول الى ادارة الالكترونية والاستفادة من مزاياها.

٧. الاستراتيجية التنموية الادارية تهدف الى تنمية بشرية مع تنمية عمل مؤسسي ونتاجاته، الامر الذي جعلها متقبلة للمتغيرات الداخلية والخارجية ومحاولة التكيف الاداري لاستمرار العمل المؤسسي.

ان ركيزة صنع القرار السياسي وتنفيذه تحقيق الاهداف الوطنية بصورة العامة والقيادة الادارية وتنميتها بصورة خاصة هي تكريس الموارد في خدمة ومصلحة المؤسسة الادارية من خلال تحقيق وسائل التعاونية، ومن الاليات المتبعة للقيادة الادارية المؤسسية تتمثل بكل ما يلي[٣٣]:

١. استهداف وترسيخ عملية الاستدامة الادارية من خلال الاستراتيجية القيادية مع تحقيق تفاعل وتكامل بنيوي للمؤسسة الادارية وعدم التضارب ما بين الواقع والاهداف وعملية التنمية.

٢. التركيز على الدور المؤسسي من خلال اكساءها بالعمل الاداري الغير روتيني مع مواكبة العصر الاداري العولمي الذي بدأ بالاتجاه نحو العالم الالكترونية وسهولة اتخاذ القرارات السياسية والادارية مع مواكبة للمتغيرات المجتمعية والامنية والصحية، مع تعدد اهداف المؤسسة وتلائم تلك الاهداف مع القدرات الادارية والمالية ودور العمل القيادي بها.

٣. تهيئة ودمج الاستراتيجية الادارية مع التخطيط اليومي وجعلها مواكبة للعمل الاداري ومعرفة المهام الادارية ضمن قيادة ادارية ذات كفاءة وكفاية في اداء عملها.

رابعاً: الالية الادارية للنظام الاداري الاماراتي

تختلف الدول في تقسيماتها الادارية، مواكبة لعملية التطور الاداري دون الاعتماد على نموذج معين ومحدد لا يلائمها، وفق هيكلية مؤسسية ناجحة صالحة ومتلائمة محليًا وعالميًا، وفي الامارات تسمى المحليات بالبلديات، وفي ادارتها وان تعدد عددها فهي تكون تتبع لحاكم واحد، فهي تتكون من سلطتين رئيسيتين ودون تدرج هرمي[٣٤].

وتتمثل السلطة الاولى بالمجلس البلدي، مهمته رسم السياسات المحلية واصدار كل من اللوائح والقرارات المحلية مشتركًا مع حاكم الامارة وتحت اشرافه، في حين تتمثل السلطة الثانية بالجهاز التنفيذي لتلك السياسات المحلية متكونة من رئيس المجلس البلدي، فهو يكون مشتركًا في صياغة ورسم السياسة العامة ومن ثم منفذها كونه رئيسًا تنفيذيًا في داخل الوحدة المحلية، مشاركًا له مدير البلدية[٣٥].

ويتم الاختيار في السابق لأعضاء المجلس البلدي من خلال التعيين وفق قواعد وشروط خاصة لأعضاء المجلس البلدي، ويتفاوت عددهم باختلاف النسبة السكانية من وحدة محلية الى اخرى، وفيما يتعلق بمدة العضوية فتختلف من سنتين الى ثلاث سنوات. وهو نظام رشيد متبع دوليًا، من خلال توزيع الصلاحيات والسلطات بصورة حقيقية ذات مشاركة فعالة لتطوير وتنمية الوحدات الادارية ضمن اختصاصاتها المنوطة بها وفق دستور ١٩٧١، وتتمثل ممارسة السلطة للبلديات دون مخالفتها للقوانين ومناقشة المقترحات القانونية مع التكريس على تنظيم الطرق والمباني والحدائق وتنظيم المواصلات، واعادة هيكلية توزيع السكان والابتعاد عن السكن العشوائي. وتعتبر هذه الاختصاصات في رؤيا البعض انها اختصاصات تقليدية، مع وجود معوقات للعمل الاداري في داخل المؤسسات حالة طبيعية تحاول جميع المؤسسات الحكومية والغير حكومية ومنع محاولة احتكار الادارة المحلية، والسعي نحو جعلها سلطة ادارية تشريعية وتنفيذية لا تتوقف فقط على عامل الاستشارة. وهذا الامر لا يقتصر فقط على تشريع قانون يؤيد ويرسم الية العمل الاداري بقدر الية تطبيقه من قبل القائد الاداري وكيفية مساهمة في العملية التنموية[٣٦].

خامساً: الية التنمية المستدامة في الامارات العربية المتحدة:

١- اعتماد نظام عالمي ذو معايير مواكبة للتطور في المجال الصحي على اثر خطى التطور العالمي في الشأن الصحي والحث على توفير الامن الغذائي تم استحداث وزارة الامن الغذائي مع اطلاق صندوق خليفة مساير ومؤيد داعمة للمشاريع الصغيرة وتتضمن وتهدف برامج زراعية في

استحداث وتنمية التقنيات الزراعية واستثمار انظمتها والتركيز على تفعيل استهلاك المياه الى نسبة ٨٠%، ولا بد من ذكر تبني منظومة الزراعة العضوية من اجل تعزيز نظام غذائي صحي وزيادة العمل في الزراعة العضوية لزيادة المساحات الزراعية من خلال ادارة المزارع في ابو ظبي وزيادة تلك الاراضي بنسبة ٥% وتفعيل نظام الزراعة الذكية من خلال اتباع النظام الزراعي الهولندي المعتمد على المحلول المائي في الزراعة بدلًا من التربة وزراعة المنتجات والمحاصيل في بيوت محمية للحفاظ عليها والتغلب على صعوبة ديمومتها واجهة التحديات[٣٧].

وتم ابتكار الية الزراعة المحمية من خلال مياه معاد تدويرها مع معالجتها بالأشعة فوق البنفسجية مع نظام الكتروني مبرد خاص بها، من خلال العمل بجيل جديد مع التركيز علة توفير بيئة المياه والطاقة بتنمية كل من الاولى بنسبة ٩٠% والثانية ٥٠%، مع اهمية العامل الرقابي الذي قام به جهاز ابوظبي ذو الشأن الزراعي وتخطيط سياسة زراعية تتضمن ستة محاور كل ما يلي[٣٨]:

- العمل على اعادة تكوين هيكلية واستدامة القطاع الزراعي.
- تقليل ضرر البيئة والاحوال الجوية على الموارد الطبيعة.
- التركيز على مدخلات التنمية ومخرجاتها من خلال المناقشة في الاسواق وتأمين دخل المزارعين.
- معرفة عامل المنافسة في الاسواق والتركيز على المنتج التنافسي.
- العمل على استدامة جودة المنتجات الزراعية.
- من اهداف التنمية الزراعية المستدامة والصحية هو تحسين الانتاجية من اجل تعزيز الامن الغذائي.

وكذلك اطلق جهاز ابو ظبي في دور الرقابة الغذائية وارشاد المزارعين مبادرة ازرع غذائك من اجل خفض نسبة الواردات الزراعية واهمية تعزيز الامن الغذائي. والتوجه في الاستثمارات الزراعية الخارجية في الدول التي تتوفر بها موارد زراعية مثل (فيتنام، مصر، كمبوديا، السودان، والامريكيتين)

لتأمين الغذاء وحماية من تقلبات السوق. مع تعزيز اساليب الحياة الصحية والحد من سوء التغذية ومكافحة الامراض المرتبطة بالأساليب الغذائية غير الصحية[٣٩].

وتم اطلاق مبادرة عام الخير في عام ٢٠١٧، لتكريس وترسيخ ثقافة العطاء، ومبادرة بنك الامارات للطعام، ليكون بمثابة مؤسسة خيرية خاصة لدعم الانشطة الانسانية ومساعدة العوائل المتعففة في خارج وداخل الدولة، ومبادرة اخرى سميت مبادرة حفظ النعمة في الحد والقضاء من اهدار الطعام[٤٠]. ان جميع هذه المبادرات التي ذكرى واخرى لم تذكر فهي تكون انعكاس لفاعلية القيادة الادارية من حيث العملية التخطيطية والسياسة التنفيذية واثرها الايجابي في تحقيق تنمية مستدامة وهادفة ونافعة ذات مردود انساني وتنظيم اداري واستقرار سياسي ومواكبة الدول الاخرى في تحقيق الحاجات المجتمعية بخطط تنموية رشيدة وذات كفاية وكفاءة لتحقيق خطط حكومية منفذة ببرامج ذات قيادة ادارية سياسية ناجعة.

٢- تطلعت الاجهزة الوطنية في دولة الامارات العربية المتحدة في عام ٢٠٢١ نظامًا صحيًا وفق المعايير العالمية وزيادة نسبة مخصصات القطاع الصحي بنسبة ٨% من موازنة الدولة الاتحادية، والعمل على زيادة في عدد المستشفيات، وتفعيل نظام التأمين الصحي مع اقامة مدن رعاية صحية متكونة من مجمعات طبية ذات عيادات تخصصية (مدينة الشيخ خليفة الطبية) ومدينة (دبي الطبية) وكذلك مدينة (الشارقة للرعاية الصحية) واطلاق مبادرات دعم الرعاية الصحية والتأهيل لكبار السن وتوفير اللقاحات للمواطنين، ومن دور سياسة القيادة واثرها تفعيل الاستراتيجية الوطنية للابتكار لجعل دولة الامارات العربية المتحدة ضمن الدول الاكثر ابتكارًا على مستوى العالم في استهداف هذه الاستراتيجية لسبعة قطاعات تشمل كل ما يلي (النقل والمواصلات، التعليم، الطاقة المتجددة، الصحة، التكنولوجيا، الماء، الفضاء) وتنطوي هذه الاستراتيجية على استخدام التقنيات المقدمة ودعم نمو التكنولوجيا الحيوية[٤١].

٣- توفير نظام تعليمي ذات مستوى رفيع وتحفيز النمو بالقطاعات الغير نفطية ومساهمتها بسنبة ٧٠% عام ٢٠١٧ مع منح الاراضي والمساعدات الاجتماعية الذين غير قادرين على توفير دخل كافي لتحقيق رفاهيتهم الاجتماعية مع توفير المياه والكهرباء وكذلك اصدار قانون يساند المشاريع الصغيرة الاجتماعية المساهمة في التنمية الاقتصادية المجتمعية على سبي المثال (صندوق خليفة، مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة رواد الشارقة) مع ضمان الحقوق العمالية استنادًا الى قانون الاتحادي رقم ٨ لسنة ١٩٨٠ وتفعيل نظام حماية الاجور المساهمة في حماية حقوق العمال من قبل الشركات وتسديد اجور العاملين في تاريخ استحقاقها[٤٢].

٤- توفير نظام تعليمي ذات كفاية وكفاءة حيث وضعت واسهمت استراتيجية منذ عام ٢٠١٠-٢٠٢٠.

٥- وفي مجال عامل المياه كان لعامل القيادة الادارية دورًا بارزًا من خلال تأسس مؤسسة سقيًا الامارات لدعم الجهود الدولية لتوفير مياه صالحة للشرب[٤٣].

٦- جعل مدينة دبي المدينة الذكية المستدامة من خلال بناء كل ما يلي (المدينة المستدامة في دبي – دبي للاند، مدينة وردة الصحراء، منطقة دبي الجنوب، واحة دبي للسليكون) ومن القوانين التي تشمل بيئة مستدامة تتضمن[٤٤]:

- قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٩ لحماية البيئة وتنميتها ولوائحها التنفيذية.
- قانون قم ١٩ لسنة ١٩٩٣ تعيين المناطق البحرية
- قانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ تنظيم ومراقبة الاتجار الدولي بالحيوانات
- قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٩ حماية الاصناف النباتية الجديدة
- قانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٩ يخص المدخلات والمنتجات العضوية
- قانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٣ الوقاية من الامراض الحيوانية
- قانون رقم ٩ لسنة ٢٠١٣ الموارد الوراثية النباتية.

٧- تكرس وتساند وتهدف دولة الامارات العربية المتحدة قضية السلام والتنمية الدولية مع هدف تقوية العلاقات وترسيخها مع ١٨٩ دولة، وجود ١١٠ سفارة اجنبية و٧٣ قنصلية مع ١٥ منظمة اقليمية ودولية وان لهذا العدد دورًا واضحًا في اهمية القيادة واثرها في العلاقات الخارجية وكيفية تكريسها في هيكلية الدولة واستثمار الدور القيادي في تحقيق التنمية السياسية والادارية والمجتمعية مع تأثيرهم في العامل الاقتصادي. ومن الاستراتيجيات الحكومية منها استراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد الاسلامي، واستراتيجية الاقتصاد الاخضر للتنمية المستدامة، واستراتيجية الامارات ٢٠٢٦ لما بعد النفط، والاستراتيجية الوطنية للابتكار[٤٥].

سادساً: دور القيادة الادارية في الاستدامة التنموية المستقبلية لدولة الامارات العربية المتحدة

حددت دولة الامارات العربية المتحدة، رؤى استراتيجية واضحة وهادفة ذو افق مواكبة لدول العالم المتطور وتحقيق انجازات شاملة في قطاعات مختلفة داخل المؤسسة الحكومية المتضمنة بالدور القيادي والمجتمعي، مرتكزة على اهمية تطوير الاقتصاد الوطني من خلال المعرفة والابتكار والاتحاد في المسؤولية متضمنة التحلي بالمسؤولية والدور الفاعلي في البيئة الاجتماعية والاقتصادية، والتلاحم المجتمعي والقيم الاسلامية، مع اهمية التراث الوطني الاصيل. وضمان تنمية الامارات السبعة بصورة متوازنة، وتعزيز المكانة الدولية لتكون دولة رائدة على الساحة الدولية وتنفيذ كافة الاتفاقيات العالمية وتوافقًا مع الوضع المحلي والتطور المحقق واستنادًا الى الاهداف العامة لجدول اعمال عام ٢٠٣٠، مع اهمية والتركيز على دور الشباب في بناء الاستراتيجيات الفعالة والناجحة والعمل على تمكينهم في علمية صنع القرار ومشاركتهم والمساهمة في بناء مستقبل مستدام وضرورة الوعي المجتمعي والتواصل في انجاح الجهود الحكومية لتحقيق المبادرات الخاصة لأهداف التنمية المستدامة. والتي ترتكز هذه الاهداف على العديد من المؤشرات التكميلية في دولة الامارات العربية المتحدة، ما يلي[٤٦]:

١- مؤشر العدم السكني والبنى التحتية

٢- مؤشر البنى التحتية للموانئ والنقل الجوي.

٣- مؤشرات الخدمات الالكترونية الذكية وجاهزية شبكة قطاع كل من التكنولوجية والاتصالات.

٤- مؤشر الاداء اللوجستي.

٥- مؤشر طرق معالجة النفايات. وجودة الهواء

ان هذه المؤشرات وفق التنمية المستدامة من الممكن على مدى السنوات القادمة هي في حالة تطور واختلاف انواعها وتغير اهدافها لكن دون الانحراف عن الهدف والركيزة الاساسية التي تهدف لخا دولة الامارات العربية المتحدة في طور عملية التنمية المستدامة، حيث تم وضع عدة رؤى ذات استراتيجية طموحة غايتها وهدفها جعل الدولة في مصاف الدول الاولى في المراكز العالمية من خلال تشجيع على التنمية والابتكار والتميز وبناء المدن الذكية وتركيز على مفهوم الثورة الصناعية الرابعة لتحقيق سياسة قيادة ذات اهداف ادارية تنموية مستدامة.

- **الخاتمة:**

تهدف الدولة بكل انواع قيادتها واليتها الادارية في تحقيق الاهداف الحكومية المتضمنة والمرتبطة بالأهداف المجتمعية المواكبة العلمية والتحديات المحيطة لبقاء على دولة مستقرة ذات سياسة ادارية مرتبطة بقيادة فاعلة مؤثرة وتتأثر في المتغيرات الداخلية والخارجية لتكون دولة ذات سياسة قيادية محققة خطى برامج وخطط واستراتيجيات قصيرة وبعيدة المدى. متضمنة جميع الاهداف التنموية المحققة للدولة ناجحًا وتحقيق خدمات مجتمعية واقتصادًا منافسًا ومسايرًا للدول المتطورة، من خلال السياسة القيادية الادارية المرتبطة بالابتكار والتجدد والادارة الرشيدة.

الهوامش:

١خير الدين الزركلي، الاعلام، دار العلم للملاين، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥، ص١٠٨.

٢ Joseph s, nye, the powerstolead, oxford university press, new york, 2008, p23.

٣ياسر عبد الحسين، القيادة في السياسة الخارجية الامريكية بعد الحرب الباردة، دار ومكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١٥، ط١، ص٣٠.

٤حسن ماهر، القيادة اساسيات ونظريات ومفاهيم، دار الكندي، اربد، ٢٠٠٤، ص٢١.

٥الصالح جليح، اثر القيادة الادارية على اداء العالمين، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم ...، قسم العلوم الاقتصادية ٢٠٠٦، ص٢٥.

٦خالد تلعيش، دور القيادة في ادارة الازمات، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠١٠، ص٦٩.

٧نواف كنعان، القيادة الادارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٧، ص٩٤

٨ظاهر محمد، الاتجاهات الحديثة في القيادة الادارية، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، ط١، ١٩٩٧، ص١٧٨.

٩اسراء عمران عبد الكافي، دور القيادة في الاصلاح السياسي، دراسة في العلاقة ما بين الفكر والممارسة مع التطبيق على نموذج عمر بن عبد العزيز، كلية الاقتصاد، العلوم السياسية، ٢٠٠٩، ص ٢٢- ٢٥.

١٠بشير محمد الخضراء، النمط النبوي الخليجي في القيادة السياسية العربية والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٨٢-٨٨ .

١١د. احمد عبد الفتاح الهنداوي، القيادة تأثير وتأثر، مجلة التربية، العدد (١٨٩)، الجزء الخامس، كلية التربية، جامعة الازهر، ٢٠٢١، ص٦٣٦. وكذلك ينظر الى: عطا أحمد علي شقفة، الاتجاهات السياسية وعلاقتها بالانتماء السياسي والعوامل الخمسة للشخصية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، القاهرة المنظمة العربية للثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠١١، ص.٩٣ .

١٢اسلام احمد محمد، دراسة لبعض العوامل المميزة لشخصية القائد السياسي وفق نظرية العوامل الخمسة الكبرى، كلية التربية، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠١٢، ص٨٧.

١٣اسلام احمد محمد، دراسة لبعض العوامل المميزة لشخصية القائد السياسي وفق نظرية العوامل الخمسة الكبرى، كلية التربية الجامعة الاسلامية، ٢٠١٢، ص٧٨.

١٤طارق سويدان، صناعة القائد، دار الابداع الفكرية، الكويت، ٢٠٠٣، ص ١٠٨ - ١٠٩.

١٥احمد عبد الفتاح الهنداوي، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٨.

١٦محمود صافي محمود، تأثير رؤية القيادة السياسية على الاستقرار السياسي في افريقيا خلال الفترة من عام ١٩٨١ -٢٠١٨، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، العدد الاول، ص١٢٨ .

Mehran tamadorfar, the Islamic and policy leadership, (London, west view press), 1989, ١٧ p7.

18 Mahathir Mohamed,Islam: the Misundertstood religion, Islamic studies, vol 36, no 4, winter 1997, p691.

١٩رانيا عبد الحميد شوقي، مفهوم التنمية المستدامة واهدافها، المجلة العربية للقياس والتقويم، مصر، العدد رابع، ٢٠٢١، ص٢٦٧

٢٠محمود جودت قبا وابراهيم حسن ابو جابر، دور القيادة السياسية في التنمية بدولة ماليزيا، مهاتير محمد نموذجًا، المجلة العربية للعوم والابحاث (مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية)، المجلد السادس، العدد الخامس، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٢٢، ص٣١.

٢١ معن خليل العمر، معجم علم الاجتماع المعاصر، عمان : دار الشروق ، ٢٠٠٩، ص٣.

22BANDURA (A). L'appretissage social. Bruxelles : Pierre MARDAGA, 1980. P.30.

٢٣د. حسام علي حاج، الثقافة السياسية واثرها على المشاركة السياسية في المجتمع الليبي، مجلة كلية التربية، العدد السابع عشر، الجزء الاول، جامعة طرابلس، كلية القانون، ٢٠٢٢، ص٢٠.

٢٤مصطفى محسن، المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر نحو قراءة وسيكولوجية نقدية للأبعاد والدلالة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٨، ص١١.

٢٥د.ميادة علي الخالدي، العوامل المؤثرة في ادراك صانع القرار السياسي الخارجي، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد١٦، كلية التربية، د ت، ص٥٩.

٢٦شقران عز الدين، رابحي شوقي عطية، مساهمة الادارة المحلية في تفعيل الخدمات العامة البلدية نموذجا، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ٢٠١٧، ص٥.

٢٧فداء حامد، الادارة الالكترونية، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان الاردن، ٢٠١٢، ص٢٠.

٢٨بلال محمود الوادي ومحمود حسين، المعرفة والادارة الالكترونية وتطبيقاتها المعاصرة، دار صفاء للنشر، عمان ٢٠١١، ص ٤٥.

٢٩راشد الكلباني وناصر محمد، استثمارات الشركات الاجنبية، الوافدة، اللوائح القانونية والاثار السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية، في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة الشريعة والقانون، ٢٠٢٣، ماليزيا، ص٣٥٥- ٣٥٦.

٣٠د. محمد مفضي الكساسبة، اثر السياسات الاكاديمية على الامن والتنمية المستدامة، المجلة العربية للادارة، مجلد ٣٧، ٢٠١٧، ص٢٥.

٣١نور الكعبي، التعاون بين المجلس والحكومة تجسيد عملي لرؤية القيادة في العمل المشترك لخدمة المجتمع الاماراتي، وزارة الدولة المجلس الوطني الاتحادي، على الموقع الالكتروني في ادناه، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٣/١٦.
https://www.mfnca.gov.

٣٢رانيا عبد الحميد شوقي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٣.

٣٣نورة سالم الشامسي، الواقع التطبيقي للنظام الاداري المحلي في دولة الامارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧، ص٢٣٦.

٣٤فؤاد سمير الديب، واقع الادارة المحلية في قطر والامارات، المجلة العربية للإدارة، مجلد ٣٧، ع٣، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، ٢٠١٧، ص١٧ ٣٤ .

٣٥خليفة عبد الله علي الربيعي، منهج الرؤى السلوكية في السياسات العامة ومدى امكانية تطبيقه في المؤسسات الحكومية في دولة الامارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والمجتمعية، جامعة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢١، ص ٤٤-٤٥.

٣٦هاني يوسف خاشقجي، الادارة المحلية في المملكة العربية السعودية: المفاهيم والاسس والتطبيقات ط٢، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠٠٢، ص٢٧٠. وينظر الى المركز الوطني للإحصاء، التقرير الاحصائي السنوي: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية، ابو ظبي ٢٠١٥، ص٢٣.

٣٧ احمد ماجد، التنمية المستدامة في دولة الامارات العربية المتحدة (اهداف التنمية المستدامة وفقًا للأجندة الوطنية لدولة الامارات العربية المتحدة، الامارات، وزارة الاقتصاد، ٢٠٢٩، ص٢.

٣٨المصدر نفسه، ص٢.

[٣٩]هانس روسلينج، التنمية الصحية في دولة الامارات العربية المتحدة من منظور عالمي، سلسلة محاضرات الامارات (٣٩)،ابو ظبي، ٢٠٠٠، ص٢٥.

٤٠البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٣/١٦، على الموقع الالكتروني في ادناه

تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٣/١٦.

https://u.ae/.com

٤١د. مروة محمد عبد المنعم، الثقافة السياسية والاستقرار السياسي دراسة حالة دولة الامارات العربية المتحدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الحادي عشر، الامارات، ٢٠٢١ ص١٨.

٤٢د. الحاج محمد الحاج دوش، تقنين العملة الافتراضية في ظل التنمية المستدامة والتحول الاقتصادي، (دولة الامارات العربية المتحدة نموذجًا)، مجلة الاقتصادية، جامعة العلوم الاسلامية الماليزية، ٢٠٢٣، ص١٠٦٣.

٤٣د. مروة محمد عبد المنعم، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

٤٤الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات المتعلقة بالبيئة والطاقة، البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة، تاريخ الزيارة في ٢٠٢٤/٣/١٦، على الموقع في ادناه :

https://u.ae/ar-ae/information

٤٥دائرة المالية في حكومة دبي تطلق خطتها الاستراتيجية ٢٠٢٦،تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٣/١٦، على الموقع الالكتروني في ادناه:

https://www.awalan.com

٤٦د. ابراهيم توهامي ومنى علي الملا، مؤشرات التنمية الاجتماعية والتنمية الشاملة في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة الآداب، العدد ١٤٠،جامعة الشارقة، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، الامارات، ٢٠٢٢ص ٥٢٣- ٥٢٦.

المصادر:

1. Najla Abu Bahja, The Leader (Power and the Art of Domination), Center for Studies and Translation, Beirut, 2010, p. 71.
2. Khair al-Din al-Zirkli, Al-Alam, Dar Al-Ilm Lil-Malayin, Beirut, Lebanon, 2005, p. 108.
3. Joseph s, nye, the powerstolead, oxford university press, new york, 2008, p23.
4. Yasser Abdul Hussein, Leadership in American Foreign Policy after the Cold War, Adnan House and Library, Baghdad, 2015, 1st edition, p. 30.
5. Hassan Maher, Leadership Basics, Theories and Concepts, Dar Al-Kindi, Irbid, 2004, p. 21.
6. Al-Saleh Jaleh, The Impact of Administrative Leadership on the Performance of Scientists, Master's Thesis, University of Algiers, Faculty of Economic Sciences and Sciences..., Department of Economic Sciences 2006, p. 25.
7. Khaled Talaish, The Role of Leadership in Crisis Management, University of Algiers, Faculty of Political Science and Media, Department of Political Science and International Relations, 2010, p. 69.
8. Nawaf Kanaan, Administrative Leadership, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, 1st edition, 2007, p. 94.
9. Zahir Muhammad, Modern Trends in Administrative Leadership, Zahran Printing and Publishing House, Amman, 1st edition, 1997, p. 178.
10. Israa Omran Abdel Kafi, the role of leadership in political reform, a study of the relationship between thought and practice with application to the Omar bin Abdel Aziz model, Faculty of Economics, Political Science, 2009, pp. 22-25.
11. Bashir Muhammad Al-Khadra, The Gulf Prophetic Pattern in Arab Political Leadership and Democracy, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2005, pp. 82-88.
12. Dr.. Ahmed Abdel Fattah Al-Hindawi, Leadership is Influence and Influence, Education Journal, Issue (189), Part Five, Faculty of Education, Al-Azhar University, 2021, p. 636. Also see: Atta Ahmed Ali Shaqfa, political trends and their relationship to political affiliation and the five factors of personality, a dissertation submitted to obtain a doctoral degree, Cairo, Arab Organization for Culture and Science, Institute for Arab Research and Studies, 2011, p. 93.

13. Islam Ahmed Muhammad, A Study of Some Distinguishing Factors of the Personality of a Political Leader According to the Theory of the Big Five Factors, College of Education, Islamic University, Gaza, Palestine, 2012, p. 87.
14. Islam Ahmed Muhammad, a study of some distinguishing factors of the personality of a political leader according to the theory of the five major factors, College of Education, Islamic University, 2012, p. 78.
15. Tariq Suwaidan, The Making of a Leader, Dar Al-Ebdaa Intellectual, Kuwait, 2003, pp. 108-109.
16. Ahmed Abdel Fattah Al-Hindawi, previously mentioned source, p. 368.
17. Mahmoud Safi Mahmoud, The impact of the political leadership's vision on political stability in Africa during the period from 1981-2018, Journal of Political and Economic Studies, first issue, p. 128.
18. Mehran tamadorfar, the Islamic and policy leadership, (London, west view press), 1989, p7.
19. Mahathir Mohamed,Islam: the Misunderstood religion, Islamic studies, vol 36, no 4, winter 1997, p691.
20. Rania Abdel Hamid Shawqi, The Concept of Sustainable Development and Its Goals, Arab Journal for Measurement and Evaluation, Egypt, Issue Four, 2021, p. 267
21. Mahmoud Jawdat Qaba and Ibrahim Hassan Abu Jaber, The Role of Political Leadership in Development in the State of Malaysia, Mahathir Mohamad as a Model, Arab Journal of Science and Research (Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences), Volume Six, Issue Five, An-Najah National University, Palestine, 2022, p. 31.
22. Maan Khalil Al-Omar, Dictionary of Contemporary Sociology, Amman: Dar Al-Shorouk, 2009, p. 3.
23. BANDURA(A). L'appretissage social. Bruxelles: Pierre MARDAGA, 1980. P.30.
24. Dr.. Hossam Ali Haj, Political Culture and its Impact on Political Participation in Libyan Society, Journal of the College of Education, Issue Seventeen, Part One, University of Tripoli, College of Law, 2022, p. 20.
25. Mustafa Mohsen, Political Participation and Prospects for Democratic Transformation in Contemporary Morocco Towards a Critical and Psychological Reading of Dimensions and Meaning, Arab Journal of Political Science, No. 8, p. 11.
26. Dr. Mayada Ali Al-Khalidi, Factors Affecting the Perception of the Foreign Political Decision-Maker, Journal of Arab World Studies and Research, No. 16, College of Education, DT, p. 59.
27. Shaqran Ezz El-Din, Rabhi Shawqi Attia, the contribution of local administration in activating municipal public services as a model, specialization in management and finance, Faculty of Law and Political Science, Zian Ashour University, Djelfa, 2017, p. 5.
28. Fidaa Hamid, Electronic Management, Dar Al-Bedaya Publishers and Distributors, Amman, Jordan, 2012, p. 20.

29. Bilal Mahmoud Al-Wadi and Mahmoud Hussein, Electronic Knowledge and Management and Its Contemporary Applications, Safaa Publishing House, Amman 2011, p. 45.
30. Rashid Al-Kalbani and Nasser Muhammad, Investments of foreign and expatriate companies, legal regulations and political effects in achieving economic development, in the United Arab Emirates, Sharia and Law Journal, 2023, Malaysia, pp. 355-356.
31. Dr.. Muhammad Mufdi Al-Kasasbeh, The Impact of Academic Policies on Security and Sustainable Development, Arab Journal of Management, Volume 37, 2017, p. 25.
32. Nour Al Kaabi, Cooperation between the Council and the government is a practical embodiment of the leadership's vision in joint work to serve the Emirati community, Ministry of State, Federal National Council, on the website below, access date 3/16/2024.https://www.mfnca.gov.
33. Rania Abdel Hamid Shawqi, previously mentioned source, p. 263.
34. Noura Salem Al Shamsi, The Applied Reality of the Local Administrative System in the United Arab Emirates, Master's Thesis, Cairo, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 1987, p. 236.
35. Fouad Samir Al-Deeb, The Reality of Local Administration in Qatar and the Emirates, Arab Journal of Administration, Volume 37, No. 3, Arab Organization for Administrative Development, League of Arab States, 2017, p. 17.
36. Khalifa Abdullah Ali Al-Rubaie, The Behavioral Perspectives Approach in Public Policies and the Possibility of Its Application in Government Institutions in the United Arab Emirates, Master's Thesis, College of Humanities and Community Sciences, United Arab Emirates University, 2021, pp. 44-45.